S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

UN LIBRARY
JAN 27 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

S/20416
14 January 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)

مقدمة

١ - قرر مجلس الامن ، في قراره ٦١٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، تمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مقدارها ستة أشهر ، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وكرر المجلس أيضا تأييده القوي لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا ؛ وأكد من جديد على الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الامين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ودعا جميع الاطراف المعنية الى التعاون تعاونا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما ؛ وكرر تأكيده أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذا كاملا ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات ذات الصلة . وطلب المجلس الى الامين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والاطراف الاخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن الى مجلس الامن .

٢ - وفي اليوم ذاته ، اعتمد مجلس الامن القرار ٦١٨ (١٩٨٨) ، الذي أدان فيه اختطاف المقدم وليام ريتشارد هيغنز ، أحد ضباط الولايات المتحدة الامريكية والمراقب العسكري بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة العاملة مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الذي أُختطف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ ؛ وطالب باخلاء سبيله فورا ؛ ودعا الدول الاعضاء الى استخدام نفوذها بكل طريقة ممكنة للمساعدة في تحقيق تنفيذ هذا القرار .

89-01082 ١٤٥٠ض(٨٩)

تنظيم القوة

٣ - كان تكوين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، كما يلي :

الافراد العسكريون

ايرلندا	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	٣٣	
	كتيبة مشاة	٦٠١	
	قيادة معسكر المقر	٨١	
	احتياطي متنقل للقوة	١٧	
	شرطة عسكرية	١٢	٧٤٤
ايطاليا	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	٤	
	وحدة طائرات عمودية	٤٤	
	شرطة عسكرية	٤	٥٢
السويد	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	٢٣	
	كتيبة شؤون ادارية	٦١١	
	احتياطي متنقل للقوة	٩	
	شرطة عسكرية	٨	٦٥١
غانا	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان	٥٢	
	كتيبة مشاة	٧٦١	
	سرية هندسية	٤٦	
	احتياطي متنقل للقوة	٣٣	
	شرطة عسكرية	٧	٨٩٩

فرنسا	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	٢٢	
	كتيبة مركبة (سرية صيانة ، سرية دفاع ،		
	سرية حراسة مدرعة)	٤٧٤	
	شرطة عسكرية	٨	٥٠٤
فنلندا	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	١٣	
	كتيبة مشاة	٥٠٨	
	احتياطي متنقل للقوة	١٨	
	شرطة عسكرية	٩	٥٤٨
فيجي	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	١١	
	كتيبة مشاة	٦٧٠	
	احتياطي متنقل للقوة	٣٦	
	شرطة عسكرية	٨	٧٢٥
النرويج	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	٢٧	
	كتيبة مشاة	٦٧٨	
	سرية صيانة	١٥٨	
	احتياطي متنقل للقوة	٣٠	
	شرطة عسكرية	١٧	٩١٠

نيبال	مقر قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	١٩	
	كتيبة مشاة	٨٠٠	
	احتياطي متنقل للقوة	٣٢	
	شرطة عسكرية	٥	٨٥٦
	مجموع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان		٨٨٩ (١)

(١) يشمل مجموع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ١٦ عسكريا من القوة أعيد وزعهم مؤقتا (٦ من غانا و ٤ من فيجي و ٦ من نيبال) للعمل في بعثة الامم المتحدة للمساعد الحميدة في افغانستان وباكستان .

أما وزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ فهو مبين في الخريطة المدرجة في الاضافة لهذا التقرير (S/20416/Add.1) .

٤ - ويواصل المقدم لارس - ايريك فالغرين ، وهو من السويد ، قيادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، قام ٦٤ من المراقبين العسكريين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بمهامها . ويشكل هؤلاء المراقبون غير المسلحين فريق مراقبي لبنان ويخضعون في عملياتهم لقائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهم يكونون القوة العاملة في مراكز المراقبة الخمسة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة بين اسرائيل ولبنان . وقاموا أيضا بتشكيل ثلاثة أفرقة متحركة ، زاد عددها الى أربعة ابتداء من منتصف ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في أجزاء من منطقة العمليات بما في ذلك الاجزاء التي تسيطر عليها اسرائيل ، وهي المنطقة التي تسمى "منطقة الامن" . وبناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، سُحب من الخدمة جميع العسكريين التابعين للولايات المتحدة والملحقين بفريق مراقبي لبنان ، وذلك ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

٦ - ووفرت الدعم السوقي لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كتيبة السوقيات السويدية وعناصر من الكتيبة المركبة الفرنسية وشركة الصيانة النرويجية ووحدة الطائرات العمودية الايطالية ، فضلا عن بعض الاقسام المدنية (خاصة تلك المسؤولة عن الاتصالات وصيانة المركبات) .

٧ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، قمت بابلاغ المجلس (انظر S/19445 ، الفقرة ٦) بما أبذله من جهود لاستبدال مفرزة ابطال مفعول المتفجرات ، التي كانت تشكل جزءا من الكتيبة المركبة الفرنسية ولكنها سحبت في النصف الثاني من سنة ١٩٨٧ على اثر قرار اتخذته حكومة فرنسا . ولم تصادف هذه الجهود ، حتى الآن ، نجاحا . ولذلك فانني اناشد مرة اخرى الحكومات التي تسهم بقوات ، كفالة تحسين قدرة وحداتها العسكرية على ابطال مفعول المتفجرات ، لاسيما الذخيرة والالغام غير المفجرة .

٨ - وقد اثبت الاحتياطي المتنقل للقوة ، وهو سرية آلية مركّبة مكونة من أفراد من سبع سوقات عسكرية (ايرلندا والسويد وغانا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال) فائدته مرة أخرى كوحدة متكاملة ، خصوصا في أوقات التوتر في مختلف أنحاء منطقة عمليات القوة عند استخدامها لتعزيز الكتائب وإغلاق المناطق المتأزمة .

٩ - أمّا الوحدة التابعة للجيش اللبناني والعاملة مع القوة فقد بقي عددها ١٢٨ فردا من مختلف الرتب . وكانت غالبية الوحدة ترابط في صور ، بينما رابطت عناصر صغيرة في أرزون والياطون وقانا .

١٠ - ويؤسفني أن أُبلغ بأن ثلاثة من أفراد القوة أحدهم جندي ايرلندي والثاني نرويجي والثالث سويدي قد قتلوا ، أثناء الفترة المستعرضة ، في حوادث عارضة . وأصيب سبعة عشر جنديا بجراح خمسة منهم بسبب النيران المعادية ، وخمسة بسبب انفجارات الالغام ، والباقون في حوادث عارضة . ومنذ إنشاء القوة ، قُتل ١٥٦ من افرادها ، منهم ٦٠ بسبب إطلاق النار وانفجارات الالغام والقنابل ، و ٦٨ قُتلوا في حوادث عارضة ، و ٢٨ ماتوا لاسباب اخرى . وقد أُصيب حوالي ٢٣٠ آخرين بجراح من جراء إطلاق النار عليهم وانفجارات الالغام أو القنابل .

١١ - وفي ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، صدر في بيروت بيان باسم مجموعة أسمّت نفسها ب "منظمة المعذبين في الارض" هدد بإعدام المقدم هيغينز بدعوى التجسس وانتقاما للهجمات الاسرائيلية على أهداف لبنانية وفلسطينية . وفي نفي اليوم أعربتْ

عن بالغ قلقي لهذا البيان ، ورفضت التهم الموجهة الى المقدم هيفينز لانها لا تقوم على أساس ، والحت في الدعوة الى إطلاق سراحه فورا .

١٢ - واستمر خلال فترة الولاية التي توشك على الإنتهاء بذل الجهود لتحسين الامن لافراد القوة ومرافقها . والامل معقود على أن يتم خلال فترة الولاية المقبلة إجراء تحسينات أخرى منها نقل مقر الكتيبة النرويجية الى مجمع آمن قرب إبل السقي .

١٣ - واستمرت حدة المشاكل التي تواجهها القوة في تامين الارض والمباني ، بسبب تاخر الحكومة اللبنانية منذ عام ١٩٨٤ في سداد الايجار لمالكيها الحاليين . وقد دفعت السلطات اللبنانية جزءا من الايجارات في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، إلاّ أن المالكين المعنيين احتجوا بشدة على المبالغ التي استلموها ، قائلين إنها لا تراعي التضخم وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية منذ عام ١٩٨٤ ، وأنها لا تمثل سوى جزء صغير من الايجارات المستحقة . وقد وجهت اهتمام السلطات اللبنانية الى الحاجة العاجلة الى سداد كامل المبالغ المستحقة ، والى المصاعب التي ستظل القوة تواجهها إذا لم يحدث ذلك ، في تامين ما تحتاج إليه من الارض والمباني .

الحالة في منطقة القوة

١٤ - ظلت القوة غير قادرة على مد نطاق عملها الى خط الهدنة الاسرائيلية - اللبنانية حسبما جاء في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وظلت اسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان يرابط فيها جيش الدفاع الاسرائيلي وما يسمى بـ "جيش لبنان الجنوبي" . وحدود هذه المنطقة ليست مرسومة بوضوح وإنما حددها الامر الواقع الذي تفرضه المواقع المتقدمة لجيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي . وهي تشمل منطقة متاخمة لخط الحدود الدولي ، وجانبا من قطاعات الكتائب النيبالية والايرلندية والفنلندية ، وكامل قطاع الكتيبة النرويجية ، ومناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمل القوة . وتبين الخريطة (انظر S/20416/Add.1) مداها بالتقريب داخل منطقة عمل القوة . (جدير بالذكر أن المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل شمال منطقة القوة ليست مبينة فيها) . واحتفظ جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي بـ ٥٤ موقعا داخل منطقة عمل القوة (انظر الخريطة) . وقد لوحظ وجود أفراد من جيش الدفاع الاسرائيلي في مواقع جيش لبنان الجنوبي عدة مرات خصوصا في الليل .

١٥ - وسجلت القوة خلال الفترة المستعرضة ما مجموعه ١١٤ عملية قامت بها مجموعات المقاومة ضد أهداف جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي (منها ١٢ في شهر آب/أغسطس ، و ١٨ في أيلول/سبتمبر ، و ٢١ في تشرين الأول/اكتوبر ، و ٢٦ في تشرين الثاني/نوفمبر ، و ٢٧ في كانون الأول/ديسمبر ، و ١٠ في كانون الثاني/يناير) . وتتخذ هذه العمليات في العادة صورة هجمات بالأسلحة الخفيفة والقنابل الصاروخية ، والصواريخ وقنابل الهاون ؛ وكثيرا ما تستخدم أيضا الالغام والقنابل المبثوثة على جانبي الطريق . واشتدت هذه الانشطة بشكل ملحوظ في بعض الاجزاء الشمالية من منطقة عمل القوة ، خصوصا في قطاع الكتيبة الفنلندية .

١٦ - وغالبا ما شملت الانشطة الصادرة عن مواقع أو دوريات جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي ، سواء جاءت كرد انتقامي أو دون استفزاز ، استعمال المدفعية الثقيلة ومدافع الدبابات والهاون والطائرات العمودية الاسرائيلية المسلحة . وأدى إطلاق النار من مواقع أو دوريات جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي الى وقوع كثير من القذائف بالقرب من مواقع القوة ومركباتها واصابتها أحيانا ، وحدث مرة أن أصابت النيران سيارة إسعاف تابعة للكتيبة الفنلندية . وحدثت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ١٠٨ حالات من إطلاق النار دون استفزاز بالقرب من الوحدة ، واحتجت القوة عليها جميعها لدى جيش الدفاع الاسرائيلي . وبعد ازدياد إطلاق النيران على مقربة من مواقع الكتيبة الايرلندية من قبل تجمعات جيش الدفاع الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي في تموز/يوليه ١٩٨٨ والتي رفع بشأنها احتجاج الى السلطات الاسرائيلية على مستوى عال ، قلت هذه الانشطة في ذلك القطاع من آب/أغسطس حتى الخريف ، لكنها تزايدت بعد ذلك .

١٧ - وتعرضت القوة لمضايقات أخرى مثل التعرض لتنقل جنودها ، خصوصا من جانب أفراد جيش لبنان الجنوبي ، وأيضا من جانب قوات الدفاع الاسرائيلية ، وقد وجهت بشأنها جميعا احتجاجات الى السلطات العسكرية الاسرائيلية .

١٨ - وكانت النيران التي تطلق بالقرب من مواقع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ناجمة كذلك عن أعمال قامت بها جماعات المقاومة ، وكان إطلاق النيران يتوقف في أغلب الحالات بعد قيام أفراد القوة بإطلاق طلقات تحذيرية . ووقعت عدة حوادث أخرى بين القوة وعناصر مسلحة ، تعزى في المقام الاول الى منع أفراد مسلحين من المرور عبر نقاط التفتيش التابعة للقوة ، وأدى ذلك الى تهديدات وُجّهت الى أفراد القوة .

١٩ - وفي حادث بالغ الخطورة وقع في قطاع الكتيبة الفنلندية مساء يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، نجح خمسة من العناصر المسلحة في دخول موقع معزول تابع للقوة في غور نهر الليطاني . وهذا الموقع موجود أساسا من أجل حماية محطة ضخ تابعة لهيئة المياه اللبنانية ، تكفل إمداد أكثر من ٥٠ قرية في المنطقة بالمياه . واحتجز المقتحمون المسلحون خمسة جنود فنلنديين واثنين من العمال المدنيين اللبنانيين التابعين لهيئة المياه تحت التهديد بالسلاح وطلبوا أن يصحبهم أفراد القوة الى صيدا . وجرت مفاوضات استغرقت الليل كله كانت نتيجتها أن أربعة من المقتحمين استسلموا للقوة الفنلندية التي حاصرت الموقع . ورفض الخامس أن يستسلم ، غير أن الجنود الفنلنديين تغلبوا عليه في النهاية وجردوه من السلاح ، بيد أنه مما يبعث على الأسى أن أذكر أن أحد المدنيين اللبنانيين قتل على يد المقتحم أثناء الاشتباك معه . وتم تسليم المقتحمين الخمسة جميعا الى السلطات اللبنانية .

٢٠ - وفي صباح يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اختُطف أربعة مدنيين لبنانيين يعملون في حقل بالقرب من تبنين ونقلوا الى سجن جيش لبنان الجنوبي في بلدة خيام في المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل . ومرت المركبات التي يُعتقد أنها استخدمت في العملية عبر نقطة تفتيش تابعة للكتيبة الايرلندية دون اكتشاف غرضها . وأدى الحادث الى نشوء حالة بالغة التوتر في تبنين وقامت عناصر مسلحة بإطلاق النار على مقر قيادة الكتيبة الايرلندية هناك ونتيجة لذلك ، وضعت الكتيبة الايرلندية في حالة استنفار كامل وجرى تعزيزها بوحدة من الاحتياطي المتنقل للقوة . وبعد ظهر ذلك اليوم ، امتد التوتر الى أجزاء أخرى في قطاع الكتيبة الايرلندية . ونشأ عن ذلك حادث خطير بالقرب من قرية جميجمة ، حيث قام حوالي ٣٠ من العناصر المسلحة بإطلاق النار على ناقلة جنود مدرعة ايرلندية وأوقفوها . وجرت تهدئة الحالة بسرعة عن طريق المفاوضات . بيد أنه وجهت تهديدات أخرى للمواقع الايرلندية ولأفراد الكتيبة في أماكن أخرى في قطاع الكتيبة الايرلندية . وفي حادث ذي صلة على ما يبدو وقع اليوم التالي ، أطلق خمسة من العناصر المسلحة النار على نقطة تفتيش تابعة للكتيبة الايرلندية بالقرب من تبنين واجتاحوها واختطفوا ثلاثة جنود ايرلنديين . فقامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الفور بإغلاق جميع الطرق في منطقة عملها وأجرت بحثا مكثفا على الأرض وبالطائرات العمودية . وقدمت حركة أمل مساعدة قيمة في عمليات البحث ، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ، اعترض جنود أمل سبيل العناصر المسلحة وأخلوا سبيل الجنود الايرلنديين . وفي اليوم ذاته ، أُخلي سبيل اثنين من المدنيين اللبنانيين المختطفين بالقرب من تبنين من سجن خيام .

٢١ - وواصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان توفير الحماية والامن للمدنيين . وفي الاسابيع الاخيرة ، تكثفت بشدة حملة جيش لبنان الجنوبي للتجنيد المحلي الاجباري في المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل ، ولا سيما في قطاع الكتيبة النرويجية وجزء من قطاع الكتيبة الفنلندية . وأُبلغ عن وقوع حالات إكراه واعتقالات لمن يرفضون الالتحاق بصفوف جيش لبنان الجنوبي ، فضلا عن توجيه تهديدات الى اقاربهم . وقد احتجت القوة على هذه الانشطة لدى السلطات العسكرية والسياسية الاسرائيلية .

٢٢ - واختُطف كثير من المدنيين اللبنانيين من قراهم من قِبَل جيش لبنان الجنوبي وطردوا من المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل . وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بوجه خاص ، طُرد ٢٦ مدنيا ، من بينهم مسنون وأطفال ورُضَّع ، من منازلهم في قطاع الكتيبة النرويجية . وقابل السيد مارك غولدينغ ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، الاشخاص المعنيين في بيروت في ١٢ كانون الثاني/يناير وبعد ذلك حث السلطات الاسرائيلية ، على مستوى عالٍ جدا ، على السماح لهم بالعودة الى منازلهم . وقد دأبت القوة ذاتها على الاحتجاج لدى قوات الدفاع الاسرائيلية بشأن حالات الطرد المماثلة . كما تقدم القوة مساعيها الحميدة ، بناء على طلب السلطات اللبنانية ، بالتدخل لدى السلطات العسكرية والسياسية الاسرائيلية التماسا لإخلاء سبيل المدنيين اللبنانيين الذين تعتقلهم وتحتجزهم قوات الدفاع الاسرائيلية/جيش لبنان الجنوبي .

٢٣ - ويقوم جنود القوة بتفجير الالغام والقنابل التي تُبثُّ على جوانب الطرق ، فضلا عن مخلفات من الحرب لم تنفجر ، في منطقة عملها . ويتسم هذا النشاط بالاهمية بالنظر الى شدة مخاطر حدوث إصابات بسبب تلك المتفجرات بين أفراد القوة والسكان المدنيين ، ولا سيما الاطفال الذين لا تخامرهم الريبة في أمر تلك المتفجرات .

٢٤ - وتواصل القوة بذل جهودها لتقديم المساعدة الانسانية الى أقصى حد ممكن في حدود الموارد المتاحة . وتقوم بذلك كل كتيبة على حدة ، في المقام الاول في المجالين الطبي والصحي وفي تدعيم مؤسسات الخدمات الاجتماعية ، باستخدام الاموال المقدمة من الحكومات المساهمة بقوات . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم المراكز الطبية للقوة في منطقة عملها بعلاج عدد كبير من المدنيين ، ففي مستشفى القوة في الناقورة ، عولج قرابة ٦ ٤٤٨ مريضا لبنانيا ، كان منهم ٥٦١ نزيلا في المستشفى .

٣٥ - كما تواصل القوة تعاونها الوثيق في الميدان الانساني مع السلطات اللبنانية ، وكذلك مع وكالات الامم المتحدة وبرامجها ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية . والمشاورات بين قائد القوة ومنسق مساعدة الامم المتحدة لتعمير وتنمية لبنان مستمرة ، بغية القيام ، عن طريق مكتب المنسق ، بتشجيع المشاريع في المجالات الانسانية ومجالات الخدمة الاجتماعية والتعمير التي ستعود بالفائدة على مكان الجنوب اللبناني .

الجوانب المالية

٣٦ - أذنت الجمعية العامة للامين العام ، في قرارها ٢٣٩/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بان يرتبط بالتزامات بالنسبة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز رقمه الإجمالي ٥٠٠ ٩٠٣ ١١ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧١٤ ١١ دولار) في الشهر لمدة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، إذا ما قرر مجلس الامن أن يستمر وجود القوة بعد فترة الاشهر الستة التي أُذن بها بموجب قراره ٦١٧ (١٩٨٨) . فإذا قرر مجلس الامن تمديد وجود القوة الى ما بعد فترة ولايتها الحالية ، فإن التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة للاحتفاظ بالقوة ستكون في حدود مبلغ الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٤٣ ، على افتراض حد أقصى لعدد أفراد القوة متوسطه ٨٥٠ ٥ فردا واستمرار مسؤولياتها الحالية .

٣٧ - وفي بداية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، كان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة عن فترات ولايتها المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ مبلغا قدره ٣٠٤ ملايين دولار .

ملاحظات

٣٨ - كانت فترة الولاية التي توشك على الانتهاء وقتا صعبا آخر بالنسبة للقوة . فقدرة القوة على الاضطلاع بالمهام التي ناطها بها مجلس الامن في عام ١٩٧٨ لا زالت معطلة . فكثير من الافتراضات التي بُني عليها قرار المجلس بإنشاء القوة لا زالت غير متحققة . فما زالت اسرائيل ترفض سحب قواتها من لبنان . وأصبحت "منطقة أمنها" هدفا للهجوم ، من جانب الذين يريدون مهاجمة اسرائيل نفسها والذين يهدفون الى تحرير الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاجنبي على حد سواء . وإن محاولات العناصر المسلحة للتسلل الى داخل اسرائيل ، التي ازدادت زيادة كبيرة خلال عام ١٩٨٨ ، وغارات

اسرائيل الانتقامية من الجو ومن جانب رجال الكوماندوز ، التي يكون مسرحها في كثير من الاحيان على مسافة بعيدة شمالي منطقة عمل القوة ، تعني أن تحقيق السلم والامن الدوليين أمر بعيد . وإن الفشل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية وما ترتب على ذلك من وجود حكومتين متنافستين في بيروت منع القوة من إحراز أي تقدم نحو الوفاء بمهمتها الثالثة ، التي تتمثل في مساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعلية الى جنوب لبنان .

٢٩ - وهناك عامل سلبي آخر هو المضايقات المستمرة التي يواجهها أفراد القوة على يد مختلف الجماعات المسلحة في المنطقة . وإنه لمما يبعث على الاسى العميق أن أضطر الى إبلاغ المجلس بأنه تعذر حتى الآن تأمين الإفراج عن المقدم هيغينز ، الذي اختطف بالقرب من صور قبل حوالي سنة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وذلك على الرغم من قرار المجلس ٦١٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ والجهود المضنية المتواصلة التي بذلتها وبذلها العاملون معي . وإنني أجدد ندائي ملتمسا العون من جميع الحكومات أو الافراد الذين قد يكون في وسعهم التأثير على محتجزي المقدم هيغينز . وتصف الفقرة ٣٠ من هذا التقرير حادثة أخرى خطيرة جدا كانت ستؤدي ، لولا الجهد القوي الذي بذلته حركة أمل لاعتراض سبيل المختطفين ، الى إضافة ثلاثة جنود من القوة الى قائمة الرهائن الاجانب المحتجزين أسارى في لبنان بصورة مفجعة لا تقبل التبرير . ومن الامور المتعذر تبريرها كذلك إطلاق النيران يوميا بالقرب من مواقع القوة وعرباتها . ومعظم هذه الحوادث يصدر عن جيش لبنان الجنوبي . وقد جرى مرارا ، وعلى جميع المستويات ، حث السلطات الاسرائيلية ، التي تسلح وتمول وتدرب وتوجه جيش لبنان الجنوبي ، على العمل على وقف هذه الممارسة الخطرة . وقد أدت الجهود التي بذلتها تلك السلطات ، وهي جهود أعربت عن امتناني لها ، الى تحسن ملحوظ في الاسابيع التالية لتقريري الاخير الى المجلس ، ولكن يؤسفني أن أضطر الى إبلاغ المجلس بأن تواتر حوادث إطلاق النار بالقرب من القوة عاد بعد ذلك الى زهاء مستواه السابق .

٣٠ - وهناك مشكلة أخرى ازدادت سوءا خلال الفترة المستعرضة هي الحالة المالية للقوة . فثمة عدد من الدول الاعضاء لا يسدد اشتراكاته المقررة بالكامل أو يسددها بعد استحقاقها بفترة طويلة . وإن العجز البالغ ٣٠٤ ملايين دولار في الحساب الخاص للقوة (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) يمثل الاموال المستحقة من الامم المتحدة للحكومات التي تساهم بقوات . وكما ذكرت مرارا ، من الغبن لتلك الحكومات ومما يهدد احتمالات القيام بعمليات لحفظ السلم في المستقبل أن يتحمل دافعو الضرائب في البلدان المساهمة بالقوات مثل ذلك النصيب الكبير من تكاليف القوة . وإني أناشد مرة أخرى جميع الدول الاعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد .

٣١ - وفي المشاورات الاخيرة التي جرت مع السلطات اللبنانية ، شدّد جميع الذين أجريت معهم المشاورات ، في كلا الجانبين في بيروت ، على أملهم في أن يقرر مجلس الامن مرة اخرى تجديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر . وكان هذا أيضا هو رأي السلطات السورية . وقد تلقيت بعد ذلك رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/20410) أكد فيها طلب لبنان الى مجلس الامن تجديد الولاية لفترة اخرى مدتها ستة أشهر .

٣٢ - أما عن السلطات الاسرائيلية ، فقد أكدتْ أن موقفها باقٍ دون تغيير من حيث الاساس . فما زال موقفها هو أن الوجود الاسرائيلي في لبنان ترتيب مؤقت ، وهو ضروري لضمان أمن شمال اسرائيل ما دامت الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة سلطتها الفعلية وعلى منع استخدام أراضيها في شن هجمات على اسرائيل . ولا ترى السلطات الاسرائيلية أن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بوصفها قوة لحفظ السلم ، تستطيع أن تتولى هذه المسؤولية .

٣٣ - ونظرا للتطورات السلبية المذكورة في الفقرات ٢٨ الى ٣٠ أعلاه ، ولا سيما استمرار عجز قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تنفيذ ولايتها الاصلية ، فمن المفهوم أن تثور أسئلة حول ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بهذه القوة بمقدرتها الحالية ، في الوقت الذي يتعين فيه على المجتمع الدولي أن يفي بطلبات لتوفير موارد كبيرة لتمويل عدة عمليات جديدة لحفظ السلم . ومع ذلك ، فهناك أربعة اعتبارات تعويضية لا بد وأن يرغب مجلس الامن في مراعاتها عند دراسة طلب لبنان . وهذه الاعتبارات هي :

(أ) كرّر المجلس مرارا تأكيد اقتناعه بأن حل مشاكل جنوب لبنان إنما يكمن في التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي قرّر المجلس بموجبه ، في جملة أمور ، إنشاء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ؛

(ب) على الرغم من أن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت ممنوعة من تنفيذ ولايتها الاصلية ، فإنها تلعب دورا حيويا في السيطرة ، بقدر هام ، على مستوى العنف القائم في جنوب لبنان ، وبصفة خاصة على امتداد خط المواجهة عند حد المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل ، أو "منطقة الامن" . وإن سحب القوة سيؤدي الى المخاطرة بوقوع اشتعال لا تؤمن عاقبته في منطقة متفجرة ؛

(ج) إن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان توفّر الدعم الإنساني للسكان في منطقة عملها . ويرد وصف بعض هذه المهام في الفقرات ٢١ الى ٢٥ أعلاه . وعلاوة على ذلك ، يعتبر سكان جنوب لبنان أن وجود قوة الامم المتحدة ضروري لأمنهم ولإعادة حياتهم اليومية الى وضعها الطبيعي بدرجة ما . وإن سكان جنوب لبنان الذين أُجبروا على النزوح من قراهم أثناء الأعمال القتالية في السنوات السابقة ، والذين عادوا بعد ذلك الى منازلهم ، قد فعلوا ذلك في الغالب في تلك الأجزاء من منطقة عمل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تعتبر خالية نسبيا من تدخل قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي . وقد اتضح هذا بجلاء في أعقاب انسحاب قوات الدفاع الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي من تلة حقبان عام ١٩٨٧ (انظر S/19445 ، الفقرة ٢٦) ؛

(د) يعتبر الشعب اللبناني ككل أن الوجود المستمر لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان يرمز الى التزام المجتمع الدولي بسيادة بلدهم واستقلاله وسلامته الاقليمية . وقد أوضح معظم الزعماء اللبنانيين الذين جرت استشارتهم في الفترة الأخيرة أنهم مقتنعون بأن من شأن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) أن يؤدي دورا رئيسيا في تيسير حل الأزمة السياسية الأوسع نطاقا في بيروت ، وأن من شأن انسحاب القوة أن يضاعف من صعوبة تحقيق مصالحة وطنية .

٣٤ - إن هذه حجج قوية ، وهي تدفعني الى أن أوصي ، مرة أخرى ، بأنه ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراء الذي يطلبه لبنان منه ، وأن يجدّد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر .

٣٥ - وأخيرا ، أودّ أن أعرب عن تقديري للفريق لارس - إيريك فالغرين ، قائد القوة ، ولجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته ، سواء من العسكريين أو المدنيين ، للطريقة التي يؤدون بها مهمتهم الصعبة . وقد كان انضباطهم وسلوكهم ينمان عن مستواهم الرفيع الذي يُضفي شرفا عليهم وعلى بلدانهم وعلى الامم المتحدة .

- - - - -